

منظمة أنا يقظ

14 نهج العراق، لافايات 1002 تونس

التاريخ: 07 أفريل 2017

مشاركة المجتمع المدني في المنتدى العالمي لاسترجاع الأموال المنهوبة

إلى السيد وزير العدل،

تحية طيبة وبعد،

نحن أعضاء فريق عمل ائتلاف المجتمع المدني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعني بالرقابة على الأموال المسترجعة، نرسل لكم هذه الرسالة لنلتمس دعمكم لمقومات الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في المنتدى العالمي لاسترجاع الأموال المنهوبة المزمع انعقاده في واشنطن العاصمة في جويلية 2017. ويتكون الائتلاف من شبكة منظمات المجتمع المدني المنتشرة في أكثر من 100 بلد والتي تركز عملها لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ورصده على نحو فعال. ويسعى فريق عمل الائتلاف إلى ترسيخ الشفافية والمساءلة في عملية استرداد الأموال المنهوبة.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن للمجتمع المدني دوراً كبيراً في مساعدة الحكومات على ضمان استرجاع المال العام الذي نُهب جزاء الفساد أو المُخبأ بالخارج، وعلى ضمان الشفافية والمساءلة في التصرف في الأموال المسترجعة.

وفي هذا السياق، نذكر بأن الفصل 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يدعو الدول الأطراف إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في محاربة الفساد. كما نذكر بالقرار 3/6 المنبثق عن مؤتمر الدول الأطراف والذي ينص على الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في استرجاع الأموال المنهوبة. وأكدت المملكة المتحدة خلال المنتدى العربي لاسترجاع الأموال المنهوبة في إطار رئاستها لمجموعة الثمانية، على مشاركة المجتمع المدني على النحو الوارد في دليل دور منظمات المجتمع المدني في استرجاع الأموال المنهوبة الذي صيغ خلال تلك الفترة.

ونلتمس بموجب هذه الرسالة دعمكم للمقترحات الواردة أدناه لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في المنتدى العالمي لاسترجاع الأموال المنهوبة.

مقترحات حول مشاركة المجتمع المدني في المنتدى العالمي لاسترجاع الأموال المنهوبة

- يتعين إشراك المجتمع المدني في الاجتماعات التحضيرية والتخطيط للمنتدى العالمي. لضمان تشريك حقيقي للمجتمع المدني بصفته شريكا في أعمال استرداد الأموال المنهوبة، يتعين تخصيص حيز لمكونات المجتمع المدني وللمسؤولين الحكوميين بشكل مسبق لمناقشة صيغة المنتدى والالتزامات التي ستتعهد بها الحكومات الوطنية. ولا ينبغي أن يشكل هذا المنتدى استثناء في هذا الصدد بل يتعين إشراك ممثلي المجتمع المدني في الاجتماعات الأخرى المتعلقة باسترداد الأموال على الصعيدين الدولي والإقليمي. كما ينبغي تشجيع الحكومات المشاركة في المنتدى على عقد مشاورات مع المجتمع المدني قبل انطلاق فعاليات المنتدى.
- إتاحة وثائق المنتدى على الإنترنت وفي مكان انعقاده وتوفيرها للعموم. من الضروري تقديم النسخ الأولية لوثائق المنتدى ونسخ من جميع الوثائق الرسمية للمؤتمر للمجموعات المعنية من المجتمع المدني، وذلك لتمكينها من الاستعداد للمنتدى والمساهمة فيه على نحو فعال.
- مشاركة المجتمع المدني في كافة الجلسات العامة وتخصيص وقت للمجتمع المدني لإثارة المواضيع والقيام بمدخلات في كل جلسة. لقد وقع الحد من مشاركة المجتمع المدني في بعض منتديات استرجاع الأموال المنهوبة لتقتصر على جلسة مشتركة واحدة بين منظمات المجتمعات المدني والحكومات إلى جانب حضور الجلسة الختامية، دون الحصول على فرصة طرح الأسئلة. يتعين

توسيع نطاق المشاركة القيمة للمجتمع المدني مقارنة بالنطاق المعمول به لضمان فعالية المساهمة في هذه المحافل.

- فسح المجال أمام المجتمع المدني ليقدم توصياته خلال الجلسة العامة. سيكون في هذه الخطوة اعتراف بالدور الأساسي الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في استرداد الأموال المنهوبة وكان لهذه الخطوة أثر إيجابي في الدورة الأخيرة للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة.
- إدراج التوصيات المكتوبة للمجتمع المدني ضمن وثائق المؤتمر وضمن إجراءاته. هنا أيضا سيشكل هذا التدبير إقرارا هاما بالدور الذي لطالما أداه المجتمع المدني كشريك محوري، وانعكس ذلك في رسالة موجهة من الائتلاف إلى المنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة.
- اتباع إجراء واضح ومفتوح لاعتماد منظمات المجتمع المدني. من الضروري إشراك المجتمع المدني على نطاق واسع. ويتعين أن يشمل ذلك ممثلي المجتمع المدني من كل البلدان الرئيسية المعنية بإرجاع أو تلقي الأموال المنهوبة. وينبغي إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بشأن تحديد الجهات التي ستدعى للمشاركة أو إتاحة عملية مفتوحة للتسجيل لضمان التمثيل الواسع.
- دعم المجتمع المدني ماديا لحضور المنتدى. لا ينبغي أن يقتصر هذا المنتدى على منظمات المجتمع المدني ذات الإمكانيات المادية، إنما يجب أن يخصص القائمون عليه دعما ماليا لضمان حضور أوسع للمجتمع المدني.
- تنظيم جلسات موازية لمنظمات المجتمع المدني في إطار المنتدى العالمي لمناقشة المسائل الراهنة والقضايا قيد النظر وصياغة توصيات حول الإصلاحات العامة وعرضها على المنتدى. خلال الدورة الثانية للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المنهوبة، حُصِصت قاعة بدون مقابل لتمكين منظمات المجتمع المدني من إجراء نقاشات بالتوازي مع فعاليات المنتدى. وإن كنا نرفض أن يعوض هذا الإجراء المشاركة القيمة لهذه المنظمات في أعمال المنتدى، إلا أننا نقر أيضا بالحاجة إلى حيزٍ تتناقش فيه منظمات المجتمع المدني فيما بينها حول المسائل والقضايا الراهنة بمناسبة تجمّعها معا ونقدّر أن يعمل منظمو المنتدى على تسهيل ذلك.
- البث المباشر للجلسات العامة. أُتيحَت هذه الخدمة خلال قمة مكافحة الفساد في لندن واستفاد منها كل من لم يتمكن من حضور القمة.
- على الحكومات أن تنظم اجتماعات مع المجتمع المدني بعد انعقاد المنتدى العالمي لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ نتائجه والقضايا قيد النظر. إن الاجتماعات التي تنعقد بانتظام بين

المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين حول التقدم المحرز في ملف استرداد الأموال المنهوبة تُعتبر ناجحة ومن شأنها تحسين التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني وتحقيق نتائج أفضل في هذا الملف. ويجب النظر إلى هذا المنتدى على أنه فرصة لبدء التعاون مع المجتمع المدني على استرداد الأموال من خلال إرساء آليات اتصال منتظم على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

وسيبقى أحد أعضاء ائتلافنا على اتصال بكم للنظر في إمكانية النقاش معكم أكثر حول هذا الموضوع.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير،

يوسف بلقاسم
مدير البرامج بمنظمة أنا يقظ

إلى جانب المنظمات التالية، أعضاء فريق عمل ائتلاف المجتمع المدني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعني بالرقابة على الأموال المسترجعة:

ACIJ، الأرجنتين

ANEEJ، نيجيريا

مركز العمل على مكافحة الفساد (Anti-Corruption Action Centre)، أوكرانيا

مركز مكافحة الفساد والمحسوبية (Centre to Combat Corruption and Cronyism)، ماليزيا

مركز الدعوة إلى الشفافية (Centre for Transparency Advocacy)، نيجيريا

CIFAR، برلين

CISLAC، نيجيريا

Corruption Watch، المملكة المتحدة
ديناميات التنمية (Development Dynamics)، نيجيريا
مركز الأبحاث الاقتصادية (Economic Research Centre)، أذربيجان
GAPAFOT، جمهورية إفريقيا الوسطى
الشبكة الدولية لمؤسسات الحوكمة (GINI)، باكستان
مشروع مساءلة الحكومة (Government Accountability Project)، الولايات المتحدة الأمريكية
Gram Bharati Samiti، الهند
تحالف الأمن البشري (Human Security Alliance)، تايلند
منظمة النزاهة (Integrity Organisation)، نيجيريا
المبادرة الدولية لمكافحة جريمة الدولة (International State Crime Initiative)، جامعة الملكة ماري
بلندن
IREX، الولايات المتحدة الأمريكية
جوليت سورنسون، مركز حقوق الإنسان الدولية (Juliet Sorenson, Centre for International
Human Rights)، جامعة نورثويسترن، الولايات المتحدة الأمريكية
مركز كوسوفا للشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد (Kosova Centre for Transparency
Accountability Anti-Corruption)
مركز عيون، مصر
جمعية المساعدة شبه القانونية (Paralegal Association)، زمبيا
منظمة الرفاه الاجتماعي للعمال الريفيين بباكستان
Pildat، باكستان
عين الشعب (Public Eye)، سويسرا
الحق في المعلومة (Right 2 Know)، جنوب إفريقيا
شبكة الجنوب الآسيوي للتنمية الاجتماعية والزراعية (SANSAD)، الهند
SERAP، نيجيريا
مركز الأبحاث والتنمية الاجتماعية، اليمن

Synod of Victoria and Tasmania، أستراليا

الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية، برلين

الشفافية الدولية، فرع ماليزيا

الشفافية الدولية، فرع أوكرانيا

جمعية الشباب التنموية (YAD)، باكستان

معهد الحوكمة في مجال المياه (Water Governance Institute, Uganda)، أوغندا

ائتلاف "القضاء على الفساد" (Zero Corruption Coalition)، نيجيريا

الركيزة الخامسة (5th Pillar)، الهند